تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل السادس

التحزب داخل الحرس

المقياس الرئيسي الأخير للتحول المؤسساتي –الذي يجب تقييم الحرس الثوري على أساسه– هو درجة التماسك مقابل التحزب، فازدياد التماسك يعني تحقيق درجة عالية من التحول المؤسساتي[1]. وهذا معيار مهم لتقييم أية مؤسسة، وبالتالي فإنه أكثر أهمية في تحليل المؤسسة العسكرية، إذ تحتم طبيعة عملها أن تعمل كوحدة متماسكة، وهذه مسألة حاسمة بالنسبة لقوة عسكرية تخوض حربًا كبرى، كما كان حال الحرس الثوري خلال الأعوام 1980م – 1988م. ومن هنا ينطبق مقياس التماسك –بوجه خاص– على تحليل أوضاع مؤسسة ثورية مثل الحرس، الذي كان يعاني درجة عالية من التحزب عند إنشائه. إذ كان الحرس وليد عدد من العناصر الثورية الأولية المتباينة التي قامت بتشكيله. ومن ناحية أخرى يهدف تقييم مدى التماسك في أية مؤسسة عسكرية ثورية، إلى المساعدة في الحكم على انتقالها من تنظيم عسكري ثوري إلى مؤسسة عسكرية محترفة. واستنادًا إلى تشورلي Chorley تمثل الروح الاحترافية المرحلة الأخيرة من تطور القوات المسلحة الثورية[2].

فيما يتعلق بالحرس، فإن تزايد التماسك التنظيمي (أي القدرة على العمل كوحدة والغياب النسبي للتحزب داخل صفوفه) لم يترجم إلى درجة مماثلة من الاحتراف. فالتماسك عنصر ضروري للاحتراف ولكنه غير كاف، والاحتراف مقياس واسع يعني ضمنيًا أن صناعة القرار العسكري وطرق تنفيذه، ترتكز على معايير موضوعية مستمدة من أسس منطقية، هدفها تعظيم الفعالية العسكرية. كما يعني أن المؤسسة العسكرية تدين بالولاء للنظام المدني الموجود في السلطة وتطيعه طاعة عمياء، بصرف النظر عن السياسة أو الأيديولوجيا التي يتبناها. ويمثل التماسك –كعنصر أساسي للاحتراف– درجة الانصياع للتسلسل القيادي الواضح داخل المؤسسة.

خطا الحرس خطوات واسعة نحو التماسك، حيث تحول من خليط من المليشيات الفردية إلى قوة منظمة نسبيًا وقادرة على العمل كوحدة، ولكنه لم يتحول إلى قوة محترفة. وتظهر نتائج التحليل –بجميع المقاييس المستخدمة حتى الآن– أن التماسك المتزايد للحرس قد أعطاه مظهر التنظيم العسكري المحترف وليس جوهره. أما المعايير الجوهرية للاحتراف، وهي الطاعة

العمياء للسلطة المدينة، وعدم التدخل في السياسة، واتخاذ القرارات على أساس علمي، فقد أخفق الحرس في تحقيقها. وتعكس مقاومة الحرس للاحتراف عمق وقوة التزامه بالمبادئ الأيديولوجية المتشددة للثورة، وإن تعارضت مع الأسس العلمية والسياسية الموضوعية للاحتراف العسكري. ومن هذه الناحية يفتقد الحرس صفة مهمة في الإطار العام لتطور القوات المسلحة الثورية الذي تفترضه تشورلي[3].

إن العديد من أفعال الحرس –التي نُسبت خطأ إلى تفشي التحزب في صفوفه– كانت تمثل في الحقيقة دليلاً على التزام الحرس العقائدي ومقاومته للاحتراف. وهذه الأعمال –التي كانت تعبيرًا سياسيًا عن أيديولوجيا الحرس– يمكن تمييزها عما قام به من عمليات عسكرية، وما اتخذه من قرارات تدل على استقلاليته. فالعمليات العسكرية وأنشطة تصدير الثورة –التي أوردناها في الفصل السابق– بدت متعارضة مع أهداف رؤساء الحرس المدنيين وتوجهاتهم السياسية، وإن لم تخالف أوامر مدنية محددة. أما الأحداث والأفعال التي سنبحثها في هذا الفصل فتمثل تدخلاً متعمدًا في العملية السياسية، وتعبيرًا علنيًا عن أيديولوجيا الحرس الراديكالية، وترمي حتمًا إلى إحراج أو إضعاف المؤسسات والقيادات السياسية المحافظة أو البراجماتية.

وكان الحرس، حتى تحت وطأة الحرب الشاملة مع العراق، غير مستعد للتخلي عن طابعه الأيديولوجي لمصلحة الاحتراف. كما أن أفعاله السياسية المكشوفة –وإن أمكن إسنادها إلى جماعات صغيرة في الحرس– لم تكن إلا تجسيدًا لرغبة قيادة الحرس العليا، بل قد تكون أوامر محددة. فهذه الأفعال والعمليات تمثل إرادة الحرس ككل، وليس مجرد فئات مشاغبة داخل صفوفه. وقد بينا في الفصل السابق أن الحرس قاوم الاحتراف في ناحية مهمة هي صنع قرارات الحرب. وسنركز بحثنا الحالي على تدخل الحرس في العملية السياسية.

انحسار التحزب في صفوف الحرس

خلافًا لتأكيدات عدد من التقارير الصحفية حول الحرس، فقد انحسر التحزب داخل تنظيمه بشكل كبير منذ الأيام الأولى للثورة[4]. ويمكن تعريف التحزب بأنه وجود مجموعتين أو أكثر داخل تنظيم ما، تعمل كل منهما على حماية مصالحها الخاصة (الأيديولوجية أو السياسية أو العرقية أو العائلية أو

الإقليمية)، أو على جعل أهدافها أهدافًا للتنظيم ككل. واستنادًا إلى هذا التعريف، يمكن القول: إن التحزب داخل صفوف الحرس أصبح بالفعل غير ذي بال.

كما شرحنا آنفًا، تشك الحرس من عنصرين رئيسيين، المجموعات الفدائية الثورية التي قاتلت ضد الشاه سنوات طويلة (على رأسها فصيل مجاهدي الثورة الإسلامية) ومجموعات المليشيا التي التفت حول رجال دين ثوريين بارزين ومدنيين متشددين إبان الثورة. ومن الواضح أن المليشيات الأخيرة كانت في البداية فصائل منفصلة تدين بالولاء لمؤسسيها المحليين، الذين أسسوها بشكل مستقل. ولكن العنصر الرئيسي الأول في الحرس –وهو النواة الأولى للفدائيين المنظمين– كان أيضًا شديد التحزب. ويشير تقرير في صحيفة غير رسمية في طهران إلى أنه قبل الثورة، كان كل من رفيق دوست، ووزير البريد والبرق والهاتف محمد كرازي، يقود مجموعات فدائية سرية فردية تحت راية مجاهدي الثورة الإسلامية(5). وقد دمج كل منهما قواته في الحرس الثوري الذي تشكل لدى انتصار الثورة(6). كما تذكر "إيران برس دايجست" أن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية نفسها كانت عبارة عن ائتلاف لعدة مجموعات صغيرة: هي توحيدي بدر وتوحيدي صف وفلاح خلق ومنصورون وأمة واحدة(7). ولا شك أن استعداد تلك المجموعات –داخل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية– لأن تنحى جانبًا مصالحها الضيقة، وأن تعمل معًا بعد الثورة، ساهم في تعزيز قوة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية داخل الحرس منذ أيامه الأولى.

كانت هناك مجموعات رئيسية أخرى داخل الحرس، تتنافس مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ويقودها عباس زماني، الذي أصبح برعاية بني صدر أول قائد ميداني رسمي للحرس. وكانت مليشيا زماني تتألف أساسًا من حزب الأمم الإسلامية، الذي ساهم زماني نفسه في تأسيسه في الستينيات، ومن مجموعة حزب الله التي خلفته(8). وقد أقيل زماني من رئاسة الحرس في يوليو 1980م، بعدما بدأ راعيه بني صدر يفقد سلطته لمصلحة رجال الدين، وفصيل مجاهدي الثورة الإسلامية داخل الحرس، الذي لعب دورًا فعالاً في مساعدة رجال الدين المتطرفين على إسقاط بني صدر، وأصبح هو العنصر المسيطر –دون منازع– داخل الحرس الثوري(9). وتفسر هيمنة مجاهدي الثورة الإسلامية كيف أصبح رضائي، وهو أحد أقطابها، قائدًا للحرس في أيلول/ سبتمبر

1981م.

كان عنصر الفدائيين المنظمين داخل جهاز الحرس –في مطلع عهده– يضم فصيلاً يتزعمه آية الله منتظري وصهره مهدي هاشمي، شقيق هادي هاشمي زوج ابنة آية الله منتظري، وكان مهدي هاشمي حليفًا سياسيًا لابن منتظري الراحل محمد منتظري، وعضوًا أساسيًا في المجلس الأعلى للحرس الثوري(10). وكان القاسم المشترك بين أفراد هذا الفصيل هو العلاقات الشخصية بينهم، واعتقادهم الثابت بأن الحرس يجب أن يكرس جزءًا أكبر من موارده، من أجل تصدير الثورة الإسلامية عن طريق العنف، ولو على حساب المجهود الحربي مع العراق(11). [وتلقى محمد منتظري ومهدي هاشمي تدريبات على حرب العصابات في لبنان قبل الثورة، وشاركا مشاركة قوية في تعزيز وجود الحرس هناك] (12).

وفي نهاية المطاف خسر هذا الفصيل أمام مجاهدي الثورة الإسلامية، في الصراع الداخلي للسيطرة على الحرس، وعلى اتجاه أنشطته الراديكالية، وأصيب بضعف شديد. وقتل محمد منتظري في أحد الانفجارات الكبرى التي وقعت في طهران عام 1981م(13). وفي عام 1982م طُرد مهدي هاشمي من الحرس وأسس مكتبًا مستقلاً لحركات التحرير، وإن ظل هذا المكتب –على ما يبدو– ينظم أنشطة تصدير الثورة بالتعاون مع الحرس(14). وفي عام 1986م اعتقل هاشمي بسبب تسريبه نبأ صفقة الأسلحة الأمريكية إلى إيران ثم أُعدم(15). وفي مطلع عام 1989م أقال آية الله الخميني آية الله منتظري نفسه كخليفة معين له، بسبب جهوده السابقة لحماية مهدي هاشمي، ومساندته لدعاة الحريات الداخلية مثل رئيس الوزراء السابق مهدي بازركان(16).

بسب التحزب الذي ابتُلي به الحرس في مطلع عهده، ونجاح العناصر الأساسية فيه في ضم المناصرين المتشددين للثورة إلى صفوفه، تنافس الزعماء السياسيون –من كل الاتجاهات– على اكتساب النفوذ داخل الحرس، كوسيلة لتعزيز مستقبلهم السياسي. ومن بين الجهود التي لم يحالفها التوفيق خطاب بني صدر أمام المؤتمر التنظيمي العلني الأول لمجاهدي الثورة الإسلامية عقب انتصار الثورة (5 نيسان/ أبريل 1979م) في محاولة منه لكسب تأييدهم، وبالتالي كسب تأييد جهاز الحرس الذي كان في طور التكوين(17). ولكنه فشل في ذلك بدليل الدور الرئيسي الذي اضطلع به مجاهدو الثورة الإسلامية

والحرس، في مساعدة خصوم بني صدر من رجال الدين على الإطاحة به من السلطة. أما إبراهيم يزدي الحليف الليبرالي الوطني لرئيس الوزراء مهدي بازركان، الذي لم تلق أيديولوجيته بالتأكيد هوى في نفوس معظم أفراد الحرس، فقد فشل في كسب تأييد واسع في صفوف الحرس، مع أنه كان يسيطر على مليشيا ثورية صغيرة في طهران[18]. كما أن مصطفى شمران، الحليف البراجماتي لرجال الدين، الذي عُين وزيرًا للدفاع للمساعدة على تعزيز سيطرة النظام على الجيش، وكذلك المُنَظِّر الراديكالي جلال الدين الفارسي، أخفقا بالمثل في اكتساب عدد كبير من الأتباع في الحرس[19]. وفي مطلع الثمانينيات حاول حجة الإسلام محمد رضا مهدوي قاني، زعيم اتحاد رجال الدين المتشددين في طهران –وهو تنظيم منافس للحزب الجمهوري الإسلامي– حاول عبثًا فرض سلطته الرسمية على الحرس، إضافة إلى سلطاته الأمنية كوزير للداخلية[20].

كان الخميني وحده يتمتع بالحضور الكاريزمي، الذي مكنه من التأثير مباشرة في عامة رجال الحرس. ولكي يكتسب أعوانه تأييد الحرس كان عليهم أن يقيموا صلات مع القادة والمؤسسين المحليين للحرس، أو أن يحصلوا على مناصب ذات نفوذ في البنية التنظيمية الوطنية الإجمالية للحرس بعد دمج تنظيماته. وقد نجح رجال الدين الأعضاء في الحزب الجمهوري الإسلامي، على الأقل في البداية، في تحقيق ما فشل فيه خصومهم السياسيون[21]. وكما أشرنا سابقًا، أقام الحزب الجمهوري الإسلامي تحالفًا فعالاً مع مجاهدي الثورة الإسلامية. كما وضع الحزب اثنين من أعضائه، رفسنجاني وخامنئي، كمشرفين على الحرس، ولكن الحرس عارض ذلك واستطاع الحد من هذه السيطرة المباشرة للحزب الجمهوري الإسلامي على شئونه[22]. وبعد أن نجح ملالي الحزب الجمهوري الإسلامي في تطويق خصومهم السياسيين داخل النظام، انحصرت المنافسة على نيل تأييد الحرس داخل هذا الحزب، حيث كانت لرفسنجاني اليد الطولى حتى عام 1988م، عندما خسر تأييد الحرس لاضطلاعه بدور رئيسي في قرار إيران وقف الحرب مع العراق[23]. (تم حل الحزب الجمهوري الإسلامي رسميًا عام 1987م، لكن الصلاة التي تربط بين مؤسسيه ظلت قائمة عمومًا). وحاليًا، مع أن رجال الحرس يطيعون أوامر خامنئي كمرشد أعلى ورفسنجاني كرئيس للجمهورية، إلا أن هناك اعتقادًا واسعًا بأنهم يعطون تأييدهم العاطفي لزعماء راديكاليين، مثل وزير الداخلية

السابق علي أكبر محتشمي وأحمد ابن آية الله الخميني[24].

يمكن أن نبين أن التحزب الذي صبغ الفترة الأولى من عمر الحرس قد تراجع كثيرًا، إن لم يكن اختفى. وقد يعود ذلك إلى الحرب التي ساعدت زعماء الحرس على وضع جميع عناصر التنظيم تحت بنية قيادية مركزية، حيث ألحقت –تقريبًا– جميع الفصائل ذات القاعدة الفردية أو الشخصية أو الإقليمية، بالبنية القيادية الوطنية للحرس، ودُمجت فيها. ومع أن بعض رجال الدين المحليين والقادة الإقليميين لا يزالون يتمتعون ببعض النفوذ في المفارز المحلية للحرس، إلا أن العديد من مسئولي هذه السلطات المحلية يرتبطون الآن –دون شك– بالمؤسسات الوطنية أو المحلية مثل مجلس الشورى، أو ببنية الحكم المحلي التي انضموا إليها[25]. وليس هناك أدلة تذكر على مخالفة وحدات الحرس المحلية لأوامر قيادة الحرس الوطنية، حالما تُعلن مواقف الحرس السياسية الواضحة أو تصدر الأوامر المحددة. كما أنه منذ طرد مهدي هاشمي من الحرس مطلع الثمانينيات، لم يجمع أي قائد في الحرس أتباعًا كثيرين حوله كما كان يفعل رضائي وغيره من القادة الأوائل في الحرس. وكما أشرنا في الفصل الخامس، فإن قدرة الحرس على مواصلة السيطرة على شئونه، قد حدّث من قدرة الزعماء المدنيين على كسب التأييد الفئوي داخل تنظيم الحرس.

ولكن هذا لا يعني أن التحزب السياسي داخل الحرس قد زال نهائيًا. فمثلاً خلال مدة السنوات الثلاث ونصف السنة التي كان فيها آية الله منتظري خليفة الخميني المعين، جمع منتظري حوله بعض الأنصار في الحرس، من المنتمين إلى مسقط رأسه نجف أباد، ومدينة أصفهان الكبيرة المجاورة له[26]. وعندما أقال الخميني منتظري كخليفته المعين أوائل عام 1989م، ذكرت تقارير أن بعض رجال الحرس الموالين لمنتظري احتجوا على عزل سيدهم، وجرى فيما بعد تطهيرهم من الحرس[27]. وقبل ذلك بثلاث سنوات، قيل: إن عددًا صغيرًا من رجال الحرس، الموالين لمهدي هاشمي، عادوا من جبهة القتال للاحتجاج على اعتقاله، وهو ما يشكل دليلاً مشابهًا على بقاء بعض التحزب السياسي داخل الحرس[28].

حتى رفسنجاني استطاع ظاهريًا الاحتفاظ بتأييد بعض من في الحرس، برغم انتقاله منذ عام 1988م إلى مواقف براجماتية غير أيديولوجية، ترفضها عمومًا الأغلبية الساحقة في الحرس. وذُكر أن رفسنجاني استطاع أواخر عام

1989م أن ينقل بعض رجال الحرس، الأكثر رضوخًا لسلطته، إلى مفرزة الحرس في لبنان، لمساعدته على ما يفترض في إقناع حزب الله –الذي دربه الحرس وسلحه– بإطلاق سراح بعض الرهائن الأمريكيين[29]. وكانت مفرزة الحرس في لبنان حجر الزاوية في جهود تصدير الثورة، وبالتالي يجسد وجودها –بحد ذاته– أكثر النزوات الراديكالية للحرس. وقد رأت مفرزة الحرس بلبنان، مثلها مثل سائر وحدات الحرس، في إطلاق الرهائن الأمريكيين من جانب واحد، انحرافًا عن أيديولوجيا الخميني والثورة المعادية للولايات المتحدة[30]. وتشكل العناصر المعتدلة التي استطاع رفسنجاني إرسالها إلى لبنان دليلاً على وجود فصيل أكثر اعتدالاً داخل وحدة الحرس.

إن إحجام القيادة العليا للحرس عن إعاقة إرسال بعض عناصر الحرس المعتدلة إلى لبنان، ثم الإفراج عام 1990م عن رهينتين أمريكيين –رغم عدم رغبتها في ذلك– قد يشير إلى أن رفسنجاني وخامنئي توصلا إلى تفاهم مع كبار قادة الحرس. وربما كان سماح خامنئي للحرس بإعادة تشكيل مقر قيادته المركزية بالكامل، وتعيين شمخاني قائدًا لسلاح البحرية النظامي الإيراني ومحتاج نائبًا له، هو المقابل لسكوت الحرس أو لتعاونه في إطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان[31]. ويحتمل أن يكون قادة الحرس قد تلقوا وعدًا بالحصول على حصة كبيرة من الأسلحة، التي اشتراها الشاه واحتجزتها الولايات المتحدة، والتي كان يفترض أن تسلم إلى إيران عقب الإفراج عن جميع الرهائن الأمريكيين. وكما أوضحت صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران عامي 1985م – 1986م، فإن الحرس أبدى استعدادًا للتضحية المؤقتة بتشدده مقابل الأسلحة، أو مقابل السلطة التي يحتاج إليها لتحقيق أهداف متشددة أكثر أهمية[32]. إذ رأى الحرس أن السيطرة على سلاح البحرية النظامي –بكونه قلعة للقيم السابقة للثورة، وما يمتلكه من أسلحة عسكرية قيمة يمكن أن يستخدمها الحرس في ضرب العراق ودول الخليج المحافظة، أو حتى الولايات المتحدة– رأى أن ذلك يستحق تقديم بعض التنازلات بشأن قضية الرهائن. وبالفعل صرح شمخاني بأن البحرية الإيرانية يمكن أن تمنع السفن الحربية العراقية من عبور مضيق هرمز، فأدى هذا التصريح إلى إحباط مسعى رفسنجاني لإجراء محادثات مباشرة مع العراق، بغية التوصل إلى تسوية سلمية نهائية يعتبرها الحرس استسلامًا[33]. وقد يرى الحرس أن مسألة الحصول على مزيد من الأسلحة تدعم جهود تعزيز الثورة الإسلامية

وتصديرها إلى دول أخرى.

ظهر مثال آخر على التحزب في صفوف الحرس عام 1987م، في أعقاب معركة إيران الفاشلة للاستيلاء على ميناء البصرة في جنوب العراق، والتي أوقعت إصابات جسيمة في صفوف الإيرانيين. ففي تعارض صارخ مع التزام قادة الحرس –فضلاً عن الخميني– بمواصلة الحرب حتى النصر، ذُكر أن مجموعة من الحرس تظاهرت في أحد الشوارع الرئيسية في طهران، داعية الخميني "للصفح" عن الرئيس العراقي صدام حسين، وبعبارة أخرى مطالبته بوقف الحرب[34]. وهكذا فإن انعدام أي دعم علني في تلك المرحلة داخل القيادة السياسية –ناهيك عن الحرس– لإيجاد تسوية للحرب عن طريق المفاوضات، أثار تكهنات معقولة بأن العناصر البراجماتية داخل القيادة، ربما خامنئي أو رفسنجاني، قد أوحت لأنصارها في الحرس بالمشاركة في التظاهرة[35]. وهؤلاء المناصرون للزعماء السياسيين البراجماتيين قد يكونون منتمين إلى العناصر الاجتماعية "الانتهازية" داخل الحرس، التي أشرنا إلينا في الفصل الثاني. ويمكن للانتهازيين أن يسيئوا إلى التماسك الراديكالي للحرس –كما حدث في هذه المظاهرة المناوئة للحرب– لكنهم لا يشكلون عنصرًا قويًا يمكنه تحويل خط الحرس إلى اتجاه براجماتي ومحترف.

تبين الأمثلة المذكورة أنه لا يزال هناك شيء من التحزب في الحرس، لكن هذه الأحداث والأفعال –الحذرة نسبيًا– لا تتوافق مع وجود عدة فصائل كبيرة وبارزة بشكل واضح، وهو ما كان السمة المميزة للحرس في أيامه الأولى. ومع أن بقاء بعض الانقسامات الصغيرة داخل الحرس يزعج قيادته الراديكالية، إلا أنه أقل خطورة بكثير من الصراعات الكبرى التي نشبت للسيطرة على الحرس نفسه أثناء تشكيله وبعده مباشرة. وكان استغلال الزعماء السياسيين للفصائل الصغيرة داخل الحرس –كبديل لممارسة السيطرة الحازمة على الجهاز ككل– خير دليل على فشل الزعامة السياسية في تحويل الحرس إلى مؤسسة محترفة. وقد أصبح الحرس متماسكًا إلى حد ما، لكنه غير محترف، ولا يجوز اعتبار المفهومين مترادفين.

إن مجرد إلقاء نظرة خاطفة على البيانات الصحفية للحرس يوضح لنا أن الأيديولوجيا لديه تحظى بالأولوية على الاحتراف. فلا يزال قادة الحرس والصحف الموجهة لمقاتليه (مثل باسدر إسلام) يشددون على التمسك بقيم

الثورة، مثل مساعدة الحركات الإسلامية في جميع أرجاء العالم، وضمان تركيز السياسات الاقتصادية الوطنية –بشكل أساسي– على مساعدة المستضعفين[36]. كما تجدر الإشارة إلى أن الحرس لا يبدي أي تردد في سحق المعارضة الداخلية على عكس نظرائه الأكثر احترافًا، مثل الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني. أما تأكيد الزعماء السياسيين الإيرانيين بأن ضرورات الحرب الإيرانية – العراقية هي المسئولة عن فشل الحرس في التحول إلى قوة عسكرية محترفة، فلا يتماشى مع التجارب التي خاضتها هذه القوات المسلحة الثورية الأخرى. ففيما يتعلق بالجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، كانت الحاجة لتحقيق نجاحات عسكرية حقيقية في الحرب –بما فيها الحرب الأهلية– هي التي عجلت بعملية الاحتراف بدلاً من أن تعيقها[37]. وكان لدى الحرس، الذي خاض حربًا شاملة طوال ثماني سنوات، حاجة مماثلة للكفاءة العسكرية، لكن الحرس ينفرد في أن هذه الحاجة لم تتغلب على حماسه الأيديولوجي، وارتكاز عملية صنع القرار فيه على أسس أيديولوجية.

الأفعال ذات الدوافع السياسية

تطرقنا في الفصل السابق إلى عدة إجراءات وقرارات عسكرية اتخذها الحرس حتى نثبت استقلاليته. وفي تلك الحالات كانت أنشطة الحرس موجهة أساسًا ضد أعداء الثورة الخارجيين، ولا يمكن أن نبرهن –بشكل قاطع– أن هذه الإجراءات خالفت الأوامر المدنية. لكن هناك حالات أخرى تدخل فيها الحرس بصورة مباشرة ومتعمدة في العملية السياسية داخل إيران، وارتُكبت فيها انتهاكات، أو وُجهت فيها تحديات صريحة ضد السلطة المدنية. كما أن الأفعال والأحداث التي نعرضها هنا لا تمثل التحزب داخل الحرس، بل الحماس الأيديولوجي وغياب الروح الاحترافية لدى هذا الجهاز الأمني والعسكري، الذي كانت قيادته العليا –ولا تزال– تحضه بثبات على التدخل في السياسة، لتحقيق الأهداف المتشددة للخميني والثورة. لذا فهي تعكس الأولويات والأهداف السياسية والعقائدية لكبار قادة الحرس ولا تتعارض معها، كما يبدو واضحًا أنها لا تشكل دليلاً على استمرار التحزب في صفوف الحرس.

المثال الأول الذي يشكل دليلاً على عدم انضباطية الحرس، واستعداده –بناء على دوافع عقائدية– للتدخل في السياسة يعرف بـ "قضية تشابلن". ففي

عام 1987م اعتُقل دبلوماسي إيراني في لندن اسمه مجيد قاسمي بتهم جنائية بسيطة. ويقال: إنه قريب أحد كبار قادة الحرس[38]، وفور سماع نبأ اعتقاله، أقدمت مجموعة من الحرس –بالتعاون مع لجنة ثورية في طهران– على اعتقال الدبلوماسي البريطاني إدوارد تشابلن واستجوابه وضربه في أحد مقرات الحرس في طهران انتقامًا لقاسمي[39]. وكان ما فعله الحرس انتهاكًا واضحًا ليس فقط للقانون الدولي، بل أيضًا للسلطة المدنية الإيرانية، خصوصًا السلطة القضائية ووزارة الخارجية.

وما بدأ كانتقام عفوي أقدم عليه رجال الحرس في طهران، تطور بسرعة إلى تحد أكبر للعناصر البراجماتية في وزارة الخارجية والقيادة عمومًا. واستغل حليف الحرس الرئيسي في وزارة الخارجية، وهو وكيل الوزارة حسين شيخ الإسلام، وجود وزير الخارجية البراجماتي علي أكبر ولايتي خارج إيران، لخلق مشكلة مع المملكة المتحدة، بقوله إن تشابلن سيحاكم لقيامه بعمليات تجسس[40]. وكانت هذه محاولة واضحة من الحرس وشيخ الإسلام لإضعاف ولايتي، وإفشال جهوده البراجماتية على صعيد السياسة الخارجية لتحسين العلاقات مع الغرب، هذه السياسة التي تتعارض مع تعاليم الثورة والحرس المعادية بشدة للغرب. ومع أن حفنة صغيرة من الحرس ربما تكون هي التي اعتقلت تشابلن، فإن الجهود التي بُذلت في أعقاب ذلك لتصوير الحادثة وكأنها جزء من التوجهات الراديكالية للسياسة الخارجية الإيرانية، إنما تدل على أن عملية الاختطاف حازت تأييد كبار قادة الحرس.

نجد مثالاً آخر على تدخل الحرس في السياسة الخارجية الإيرانية في الحادثة التي وقعت عقب مقتل أربعمائة حاج إيراني، بعد ارتكابهم أعمال شغب في مكة المكرمة أواخر تموز/ يوليو عام 1987م. وكما أشرنا سابقًا، ربما تكون أعمال الشغب نفسها موحى بها من قبل رجال الحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، الأعضاء في بعثة الحج الإيرانية. فبعد أيام قليلة على حادثة مكة، لمح الدبلوماسيون الغربيون عددًا من رجال الحرس وهم ينظمون عملية نهب السفارتين السعودية والكويتية في طهران[41]. وما يهمنا هنا هو أن هؤلاء الدبلوماسيين قالوا: إن مسئولي وزارة الخارجية الإيرانية حذروا نظراءهم السعوديين والكويتيين من الهجوم الوشيك، وأخبروهم أنهم (أي مسئولين وزارة الخارجية الإيرانية) عاجزون عن منعه[42]. وتوحي معرفة

المسئولين الإيرانيين الآخرين بعملية تخطيط هذا الهجوم –قبل وقت كاف من وقوعه– بأن البنية القيادية للحرس بكاملها كانت متورطة في العملية، ولم تكن من فعل فصيل فردي داخل الحرس. وتشكل المحاولة التي بذلها مسئولو وزارة الخارجية لإحباط نهب السفارتين مؤشرًا واضحًا للصراع السياسي على السلطة. ويؤكد هذا الهجوم الانتقامي على السفارتين مقولة: إن الحرس أبعد ما يكون عن قوة عسكرية محترفة، تنأى بنفسها عن الممارسات السياسية المحلية.

في فترة 1988م – 1989م عقب الانهيار العسكري في الحرب، أصبح تدخل الحرس في الشئون السياسية المحلية أكثر علانية وعنفًا. وكما قلنا سابقًا، أدى الخلاف بين الحرس ورفسنجاني –حول قرار القبول بوقف إطلاق النار مع العراق– إلى وقوع عدة محاولات لاغتيال رفسنجاني على يد رجال الحرس، الذين اعتقدوا أنه باع الثورة عبر ترتيبه لعملية القبول بوقف إطلاق النار[43]. وفي حالة واحدة على الأقل مطلع عام 1989م، جرى تطهير بعض تشكيلات الحرس على الجبهة الجنوبية، بسبب تآمرها المزعوم ضد بعض كبار رجال الدين الحاكمين، بمن فيهم رفسنجاني على ما يفترض[44]. وفي حزيران/ يونيو 1990م، زُعم أن مجموعة من رجال الحرس قاموا بعملية تخريبية في طائرة كان رفسنجاني سيستقلها للعودة إلى طهران بعد قيامه بجولة لتفقد آثار زلزال مدمر. وقد قرر رفسنجاني الانتقال بالسيارة، فنجا من محاولة اغتياله[45].

لا بد من التنويه بأن الجنود العاديين في الحرس كانوا يتلقون إشارات واضحة عن استياء قيادة الحرس من سياسات رفسنجاني المعتدلة، وبالتالي اعتبروا هذه الإشارات مباركة لمحاولات اغتياله. فمثلاً، ردد رضائي نفسه هذه النغمة بعد أيام قليلة من قبول إيران رسميًا بوقف إطلاق النار في تموز/ يوليو 1988م. فعندما أعلن عن نية الحرس في الالتزام بالقرار السياسي لإنهاء الحرب، قال: إن الحرس "لن يكون مثل من كانوا يسعون إلى السلام في زمن الحرب ثم تحولوا اليوم، في زمن السلم، إلى ثوار ودعاة حروب"[46]. وكان رضائي يشير دون شك إلى رفسنجاني، الذي سعى إلى الظهور بمظهر المحارب في تصريحاته العلنية، بعد أن ساعد في السر على ترتيب قبول إيران بوقف إطلاق النار. كما أن بعض محاولات الاغتيال المذكورة، التي نفذها مجموعات من الحرس، وقعت تقريبًا في أيلول/ سبتمبر، لدى اجتماع قادة

الحرس في طهران بعد الحرب عام 1988م، الذي عبروا فيه عن معارضتهم العلنية لأية محاولة للتخلي عن مبادئ الثورة أو إضعاف الحرس، باعتباره المؤسسة الوصية على هذه المبادئ[47].

شهدت أواخر عام 1988م أثرًا عنيفًا آخر لعملية التسييس المستمرة للحرس، بغض النظر عن حدوث العمل ذاته خارج حدود إيران وعلى يد جماعات تابعة. فقد ذكر العديد من التقارير أن الحرس الثوري –بالتعاون مع حلفائه الراديكاليين في إيران– خول "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة" بوضع متفجرة على طائرة ركاب أمريكية، انتقامًا لإسقاط الولايات المتحدة –بطريق الخطأ– طائرة ركاب إيرانية فوق الخليج العربي في تموز/ يوليو 1988م[48]. (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، هي مجموعة فدائية فلسطينية مقرها لبنان، أقامت معها مفرزة الحرس الثوري في لبنان صلات وثيقة قبل حادثة تفجير طائرة بان أمريكان[49]. واستنادًا لما يقوله المحققون الدوليون، فقد نفذ العملاء الليبيون عملية التفجير الفعلية لطائرة بان آم الرحلة 103 في كانون الأول/ ديسمبر 1988م، بعد اكتشاف المحققين الألمان وإحباطهم لمؤامرة التفجير التي كانت تعد لها الجبهة الشعبية – القيادة العامة[50]. لكن البعض يعتقد أن عملية التفجير الليبية لرحلة بان آم رقم 103 كانت استمرارًا لمؤامرة الجبهة الشعبية وليست عملية منفصلة) [51].

سواء كانت الجبهة الشعبية، التي تعمل بالنيابة عن الحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، هي التي وضعت القنبلة على متن رحلة بان آم رقم 103، أم كان غيرها هم الفاعلون، فإن تفجير طائرة ركاب أمريكية خدم مخطط الجبهة الشعبية نفسها، عبر إحراج منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل التيار الرئيسي (والتي قبلت فكرة التسوية عن طريق المفاوضات مع إسرائيل ونبذت الإرهاب)، وعبر إلحاق الضرر بعملية السلام العربية – الإسرائيلية. أما فيما يتعلق بالحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، فقد كان تفجير الطائرة وفاء بالالتزام الأيديولوجي بالانتقام لإسقاط الولايات المتحدة طائرة الإيرباص الإيرانية في تموز/ يوليو، وإحباط جهود البراجماتيين الإيرانيين، الرامية لتحسين علاقات إيران مع الغرب في أعقاب الحرب، لاسيما رفسنجاني[52].

لا يمكن القول: إن مفرزة الحرس في لبنان دبرت عملية التفجير ضد

رغبات أو أوامر كبار قادة الحرس. بل تمثل هذه العملية جهدًا جماعيًا لجهاز الحرس ككل وحلفائه الراديكاليين داخل إيران. أما البراجماتيون الإيرانيون فقد استبعدوا صراحة انتقامًا مباشرًا لإسقاط طائرة الإيرباص، لكن أيًا من قادة الحرس لم يستبعد مثل هذا الانتقام[53]. كما أن أدوات شبكة الحرس في أوربا، مثل "حراس الثورة الإسلامية" في لندن، ادعت مسئوليتها المباشرة عن تفجير رحلة بان آم رقم 103[54]. (في مطلع الثمانينيات، فجر الحرس سيارة رجل أعمال ألماني باعت شركته صواريخ للعراق، وخطفوا طائرة نفاثة في محاولة لإطلاق خمسة أشخاص مسجونين في فرنسا، بسب محاولتهم اغتيال رئيس وزراء إيران السابق شهبور بختيار) [55]. ويثبت هذا الادعاء أن العديد من وحدات الحرس الفرعية، إن لم يكن جميعها، كان على علم بمؤامرة بان آم ومتورطًا فيها. ومن جديد يبرهن تورط الحرس الفعال في عملية التفجير على استعداده للتدخل في السياسة الإيرانية، والتصرف مباشرة ضد رغبات ومصالح رؤسائه المدنيين البراجماتيين، إذا كان ذلك يعزز مبادئه الثورية المتشددة.

وعقوبة "إهدار الدم" التي أصدرها الخميني مطلع عام 1989 بحق الكاتب الهندي سلمان رشدي، لافترائه على الإسلام في كتابه "آيات شيطانية"، وما تبع ذلك من أجواء سياسية مشحونة بالتطرف في طهران، تعطينا مثالاً جليًا على تسييس الحرس. فتحت ضغط الراديكاليين استقال نائب وزير الخارجية، محمد جواد لاريجاني، وهو أحد المعتدلين الساعين إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. كما تردد أن رجال الحرس اعتدوا بالضرب على محمد محلاتي سفير إيران المعتدل لدى الأمم المتحدة، عند عودته إلى طهران[56]، متهمين إياه بعدم الالتزام الكافي بمبادئ الثورة[57].

وليس هناك دليل على أن رجال الحرس المندفعين وغير المنضبطين – الذين تعرضوا لمحلاتي– ينتمون إلى فصيل بعينه داخل الحرس. ولم يُعتقل رجال الحرس الذين ارتكبوا هذا العمل أو يقدموا للمحاكمة، كما أن قيادة الحرس لم تصدر نفيًا علنيًا لحدوث عملية الضرب. بل بدت الحادثة وكأنها نتيجة منطقية للأجواء المشحونة بالتطرف، والتي أحاطت بقضية سلمان رشدي، حيث أعلن الحرس تأييدهم لعقوبة الإعدام ضد سلمان رشدي واستعدادهم لتنفيذها[58]. وإن لم يكن رجال الحرس –المتورطون في قضية

الضرب– قد تلقوا أوامر محددة من قيادة الحرس بتنفيذ هذه المهمة، فإنهم كانوا على يقين من أن ضرب محلاتي سيحظى بالدعم على أعلى المستويات في الحرس. وتنسجم هذه الحادثة مع نمط ثابت في جهود الحرس لإضعاف البراجماتيين في وزارة الخارجية، وبالتالي ضمان انتهاج إيران سياسة خارجية متطرفة. وكان الضغط الذي مارسه الحرس وحلفاؤه الراديكاليون على وزارة الخارجية شديدًا، لدرجة اقتضت من كبار المسئولين السياسيين أحيانًا إصدار بيانات تأييد لمسئولي وزارة الخارجية[59].

هذه الأمثلة من الأفعال –التي قد تُعزى لاستمرار التحزب في الحرس– إنما تبين في الحقيقة مدى صلابة أيديولوجيا الحرس التي لا تلين، واستمرار عملية تسييسه، ولا تقتصر فحسب على مجرد تأكيد أن الحرس لم يتحول إلى قوة مسلحة محترفة. بل إن الطريقة التي نُفذت بها هذه الأفعال تميز الحرس عن غيره من القوات المسلحة الثورية. وربما باستثناء الجيش الثوري الفرنسي بقيادة نابليون، الذي استخدمه للسيطرة المباشرة على الثورة، كانت القوات الثورية الأخرى على العموم، لا تتدخل في الشئون السياسية الداخلية إلا نيابة عن الفصائل المدنية الحاكمة، وبناء على طلبها[60].

وعندما فعلت القوات المسلحة الثورية الأخرى ذلك، فإنها لم تكن تتدخل في الشئون السياسية الداخلية على أسس أيديولوجية محضة كما فعل الحرس. بل إن الجيش الثوري الفرنسي كانت تحفزه قدرة قادته على المساواة بين المكاسب الشخصية ونجاح المؤسسة، أكثر مما تحفزه الأيديولوجيا الصرفة. وتكمن القوة الرئيسية للجيش الفرنسي في الاستفادة من المواهب العسكرية الفطرية للضباط غير الأرستقراطيين، الذين ظلوا لمدة طويلة يخضعون للضباط الأرستقراطيين الأقل موهبة والأقوى نفوذًا[61]. وقد جرى حل القوتين الفرنسيتين اللتين مثلتا العناصر الثورية الحقيقية –أي الحرس الوطني الذي يضم أغلبية من أبناء الطبقة الوسطى، والجيوش الشعبية التي يسيطر عليها أبناء الطبقة الدنيا– أو أنهما فقدتا هويتهما الاجتماعية. ونظرًا للحرب التي خاضتها فرنسا ضد القوى الأوربية المحافظة، فتح الحرس الوطني أبوابه في نهاية الأمر لتجنيد الجماهير العريضة، الأمر الذي أضعف تركيبته المستندة إلى أبناء الطبقة المتوسطة، وأضعف موقعه كقوة مسلحة تحمي مصالح هذه الطبقة[62]. وكما حُلت الجيوش الشعبية التي كانت مرادفة للإرهاب والانتقام باسم الثورة، عندما أصبحت

تشكل تهديدًا لسيطرة القادة الثوريين على حكم البلاد[63].

مقاومة الروح الاحترافية

إذا كانت الأيديولوجيا هي الدافع المحرك لتصرفات الحرس السياسية، فإن مقاومته، في الوقت ذاته، للروح الاحترافية قد سهلت قيامه بهذه التصرفات. ويمكن لغياب الروح الاحترافية أن يفسر لنا لماذا حدث الخلط بين التحزب والتسييس. ومع أن التحزب والتسييس العقائدي صفتان مختلفتان، إلا أنهما تبدوان ظاهريًا متشابهتين. إذ تؤديان غالبًا إلى ارتكاب مجموعات صغيرة من الحرس أو وحداته الفرعية أعمالاً غير متوقعة وعفوية وذات مغزى سياسي.

إذا ألقينا نظرة عامة على تصريحات كبار قادة الحرس نجد مزيدًا من الأدلة على انحسار التحزب في صفوفه، وإن ظل يبدي مقاومة للروح الاحترافية انطلاقًا من دوافع أيديولوجية. ففي السنوات الأولى للثورة، عندما كان الحرس يعاني من التحزب الشديد، صدرت عبارات التنديد بالتحزب من داخل الحرس نفسه. فقد صرح عباس زماني –أول قائد ميداني للحرس– بأن التحزب داخل الحرس كان السبب الرئيسي لاستقالته في أيار/ مايو 1980م[64]. وبالمثل زعم كاظم بوجنوردي أن التحزب كان السبب الرئيسي لرفضه التعيين كقائد للحرس[65]. ولكن بعد أن توطد الحرس تنظيميًا وانحسر فيه التحزب، توقفت التصريحات العلنية لقادة الحرس حول التحزب المتفشي في صفوفه، ولو على سبيل الإنكار.

برغم ازدياد تماسك الحرس على مر الأيام، فإن نظرة فاحصة على أقوال كبار قادته وأفعالهم، لا تظهر التزامًا مماثلاً بالروح الاحترافية؛ لأنها تعني – في نظرهم– التخلي الفعلي عن القيم الأيديولوجية والسياسية، التي قاتلوا من أجلها منذ كانوا شبانًا يافعين، يخوضون حرب عصابات في المدن ضد الشاه. وحتى عندما وافق قادة الحرس على إعطاء رتب عسكرية رسمية لرجال الحرس، لم يصدر عنهم قط ما يشير إلى اقتناعهم بأن ذلك جزء من عملية احترافية أوسع نطاقًا. ويقال: إن قبول الحرس بالرتب العسكرية كان مجرد تنازل للقيادة السياسية، ولم يكن نابعًا عن توجه لزيادة الروح الاحترافية[66]. وإنما زعموا أن الرتب ضرورية في تعامل الحرس مع الضباط العسكريين الأجانب على قدم المساواة، وللمساعدة في التمييز بين القدرات الفردية لرجال الحرس[67]. ونظرًا لغياب الروح الاحترافية، لم يطالب أي قائد في الحرس

جنوده بالامتناع عن التدخل في السياسة. بل على العكس، فإن إصرار قادة الحرس المستمر على تأكيد وجهات نظرهم السياسية، شجع رجالهم على أن يحذوا حذوهم[68].

إن مقاومة الحرس للروح الاحترافية، تتعارض تعارضًا صارخًا مع الجهود العلنية للزعماء المدنيين البراجماتيين لتحويل الحرس إلى قوة محترفة، وبالتالي غير مُسيّسة. وفي عدة مناسبات، لاسيما في الاجتماع الذي عقده قادة الحرس في طهران بعد الحرب الإيرانية – العراقية، حض كل من علي خامنئي ورفسنجاني الحرس على تحسين مستوى انضباطه، وإنشاء تسلسل قيادي واضح، والامتناع عن التدخل في الشئون السياسية كالانتخابات[69]. بل إن آية الله الخميني –الذي شجع عمومًا الحماس الأيديولوجي لدى الحرس، وإن كان يريد حكومة إسلامية مستقرة– أمر الحرس في مناسبات عديدة بعدم التدخل في السياسة[70]. ويعطينا قرار منع مرشحي مجلس الشورى من استخدام شارات الحرس في حملاتهم الانتخابية مثالاً آخر، وإن يكن غير مباشر، على جهود القادة المدنيين للحد من تدخل الحرس في السياسة[71].

إن دعوة الزعماء السياسيين للحرس للتحلي بمزيد من الروح الاحترافية – وليس بدرجة أكبر من الوحدة– تعطي مزيدًا من الأدلة والشواهد على أن الحرس ككل، وليس الفصائل المتهورة فيه، هو المسئول عن التدخل في السياسة. وفي الواقع، فإن موقف الحرس –الموحد نسبيًا– في نزعته للتدخل في الشئون السياسية تأييدًا للخط المتشدد، هو بالذات ما سعت القيادة السياسية إلى كبح جماحه. ولو كان التسييس في الحرس مقتصرًا على فصائل صغيرة بداخله، لما شعرت القيادة السياسية بحاجة ملحة إلى إبعاده عن السياسة.

الخلاصة

أصبح الحرس الثوري –كمؤسسة– أكثر تماسكًا، لكن تزايد وحدته لم يترجم إلى اكتسابه مزيدًا من الروح الاحترافية. فالحرس تنظيم راديكالي من جميع جوانبه، وتدخله في السياسة ليس بسبب فصائل صغيرة فيه خارجة عن سيطرته، وإنما بسبب تطرفه الأيديولوجي على مستوى التنظيم بكامله. ويشكل التماسك شرطًا ضروريًا –لكنه غير كاف– للاحتراف العسكري. ومن المسلم به أن أي جيش يفتقر إلى الانضباط الداخلي، وإلى سلطة واضحة المعالم، لا يمكن أن يكون جيشًا محترفًا. فالروح الاحترافية هي مفهوم شامل، يعني ضمنًا

أن القوة المسلحة تقبل بالقيود والضوابط. بيد أن الاعتراف بالقيود يتعارض بشكل أساسي مع الأيديولوجيا الثورية للخميني والحرس، التي تسعى إلى قلب الترتيبات السياسية القائمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وليس إلى العمل ضمن إطارها. وتقتضي الروح الاحترافية العسكرية أن تبني القوة المسلحة قراراتها على عوامل منطقية وبراجماتية وموضوعية، بدلاً من النزوات العاطفية أو الأيديولوجية. غير أن الأدلة المتوافرة، مثل الرغبة في مواصلة الحرب مع العراق – برغم التفوق الكاسح لقواته – تشير إلى أن الحرس يعطي الأولوية للأيديولوجيا على الحسابات المنطقية.

هناك سمة أخرى مميزة للروح الاحترافية، هي الانصياع لأوامر السلطة السياسية المدنية، بصرف النظر عن طبيعة النظام القائم أو سياساته، والامتناع عن التدخل في الشئون السياسية. لكن الحرس أصر على أن التدخل في السياسة ليس أمرًا مشروعًا فحسب، إنما هو جزء لا يتجزأ من مهمته في الدفاع عن الثورة. وقد ثبت هذا التسييس والحماس الأيديولوجي من خلال عدة أحداث مهمة، تَصَرَّف فيها الحرس ضد إرادة رؤسائه المدنيين المعتدلين. ولم تكن هذه الأفعال من صنع فصائل فردية في الحرس، لكنها كانت تعكس رغبات التنظيم وسياساته ككل، بما في ذلك قيادته العليا. وبطبيعة الحال، لا يمكن اختبار هذه الفرضية بصورة تامة، في ظل عدم قيام ثورة ضد النظام الحالي. غير أن تحليل الأدلة المتوافرة يوحي بأن الحرس قد يقاتل حتى الموت ضد أية محاولة للإطاحة بالنظام الحالي، على عكس جيش الشاه "المحترف" الذي عقد الصلح مع الحكام الجدد في طهران عام 1979م.

لا يمكن القول: إن متطلبات الحرب ضد العراق هي التي أعاقت اكتساب الحرس للروح الاحترافية. ففي حالة القوات الثورية الأخرى المماثلة للحرس، عجلت الحرب الثورية بتعزيز الروح الاحترافية التي كانت قائمة قبل الحرب أصلاً. كما أنه منذ انتهاء الحرب مع العراق عام 1988م، لم تبذل قيادة الحرس أي جهد لتحويله إلى تنظيم محترف، مع أن الحرس يسعى للحصول على الأسلحة المتطورة وإتقان استخدامها، ومن ضمنها المقاتلات المتطورة والغواصات[72]. غير أن هناك بعض الأدلة التي تتناقض مع هذا التقييم، وهي الإعلان عن وضع نظام للرتب العسكرية في الحرس والباسيج عام 1990م، بناءً على إلحاح القيادة المدنية على ما يبدو، وكذلك تعيين حسين جلالي عام

... . :

1992م، وهو ضابط في الجيش النظامي، قائدًا لسلاح الحرس الجوي.